تحرك عاجل

طالب مسجون ظلمًا مُعرض للسجن مدى الحياة

قضى الطالب المصري عقبة حشاد ما يقرب من سبع سنوات في الاحتجاز التعسفي عقابًا على نشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان. وفي أبريل/نيسان 2025، أحالته نيابة أمن الدولة العليا للمحاكمة بتهم مُلفقة تتعلق بالإرهاب، وفي حال إدانته، قد يُسجن مدى الحياة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وبعد سنوات من الضغط المستمر من الداعمين، سمحت السلطات المصرية أخيرًا له بالحصول على بديل لساقه الاصطناعية المكسورة، بعد أن حُرم منها لأكثر من ثلاثة أعوام. ينبغي للسلطات المصرية الإفراج عنه فورًا وبدون أي شرط أو قيد، حيث إن احتجازه مرتبط فقط بنشاط شقيقه في مجال حقوق الإنسان.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام محمد شوقي عياد
مكتب النائب العام، القاهرة، مصر
رقم الفاكس: 4716 2577 202+، تويتر/أكس: @EgyptianPPO

السيد المستشار،
تحية طيبة وبعد...

أكتب إليكم للتعبير عن قلقي العميق بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للطالب المصري عقبة حشاد، البالغ من العمر 29 عامًا، والمُحتجز في سجن العاشر من رمضان. يُحتجز عقبة بشكل تعسفي وغير قانوني رهن الحبس الاحتياطي منذ أن قبضت عليه قوات الأمن في 20 مايو/أيار 2019، أي قبل حوالي سبعة أعوام. وقد تجاوزت فترة احتجازه رهن الحبس الاحتياطي بكثير مدة العامين، وهي الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون المصري. وفي 20 فبراير/شباط 2024، أصدر قاضٍ قرارًا بالإفراج عن عقبة، استنادًا إلى أن مدة حبسه الاحتياطي على ذمة القضية رقم 7769 لسنة 2019 نيابة أمن الدولة العليا قد تجاوزت الحد القانوني. وبدلًا من الإفراج عنه، أخفته قوات الأمن قسريًا لمدة 10 أيام، ثم فتحت تحقيقات معه في قضية جديدة (القضية رقم 3391 لسنة 2023 نيابة أمن الدولة العليا) استنادًا إلى تهم مُلفقة مماثلة. وتستخدم السلطات هذه الممارسة القمعية، المعروفة باسم "التدوير"، لإبقاء الأشخاص مُحتجزين إلى أجل غير مسمى بدون محاكمة.

وفي أبريل/نيسان 2025، أُحيل عقبة حشاد إلى المحاكمة، مع 75 آخرين، بتهم مُلفقة تتعلق بالإرهاب. ووفقًا للائحة الاتهام التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، فقد وُجهت إلى عقبة تهمة "الانضمام إلى جماعة إرهابية مع علمه بأغراضها". كما اتُهم بالاشتراك في "اتفاق جنائي بقصد الإخلال بالنظام العام وارتكاب جرائم إرهابية". وقد يُحكم عليه بالسجن مدى الحياة في حالة إدانته. وترى منظمة العفو الدولية أن التهم الموجَّهة إلى عقبة حشاد بلا أساس؛ وأن النيابة لم تقدم أية أدلة تثبت اشتراكه في ارتكاب أفعال يمكن أن تُشكل سلوكًا إجراميًا. كما تعتبر المنظمة أن عقبة يُعاقب بسبب أنشطة شقيقه عمرو حشاد.

وقد تعرَّض عقبة حشاد منذ اعتقاله لسلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بالإضافة إلى حرمانه من الرعاية الطبية. وقد تُرك بدون ساق اصطناعية طيلة الفترة من أغسطس/آب 2022 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2025. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وافقت إدارة السجن أخيرًا على تزويده بساق اصطناعية مناسبة. وللمرة الأولى طيلة سنوات، تمكن عقبة من احتضان والدته، خلال زيارتها له في السجن في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. ومع ذلك، استمرت السلطات في إعاقة حصوله على أدوية أساسية، كما تُعرّض أسرته لعمليات تفتيش مهينة خلال كل زيارة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرَّض أحد أشقاء عقبة لمضايقات من السلطات عقب إحدى زيارات السجن في 15 يناير/كانون الثاني 2026. فقد خضع للاستجواب لمدة أربع ساعات بشأن كيفية حصول منظمات حقوق الإنسان والمتضامنين على معلومات عن ظروف عقبة في السجن. وذكرت عائلة عقبة أنه يشعر بالإجهاد، البدني والنفسي، بعد سبع سنوات من السجن ظلمًا. ويتفاقم شعوره بالقلق من جراء احتمالات محاكمته المقبلة، حيث يخشى أن يقضي عقودًا خلف قضبان السجن.

نحثكم على أن تضمنوا الإفراج عن عقبة حشاد على الفور وبدون أي شرط أو قيد وإسقاط أي تهمة مُوجّهة إليه؛ إذ إنه لا يُحتَجَز إلا عقابًا على النشاط النضالي الذي يمارسه شقيقه. وريثما يُفرَج عنه، يجب أن يتاح له سبل الاتصال المنتظم بأسرته ومحاميه وأن تُوفَّر له الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك العلاج الطبي، وأن يُحتَجَز في أوضاع تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

يُحتَجَز عقبة حشاد تعسفًا منذ سبعة أعوام تقريبًا بدون محاكمة، فقط بسبب صِلاته الأسرية، وعلى وجه التحديد بسبب نشاط شقيقه عمرو حشاد في مجال حقوق الإنسان، وهو ناشط حقوقي غادر مصر في عام2019. واستجوبت سلطات السجن عقبة حشاد مرات عديدة، كانت آخرها في أكتوبر/تشرين الأول 2023، بشأن عمل شقيقه في مجال حقوق الإنسان واتصالاته بأسرته في مصر. كما استجوبته بشأن ما إن كان قد أطلع شقيقه على أي معلومات حول ظروف سجنه. وكان شقيقه عمرو حشاد قد أُعتُقِل في عام 2014 على خلفية نشاطه في اتحاد الطلاب بجامعة أسيوط. وأصدرت المحكمة، بعد ذلك، حكمًا بسجن عمرو حشاد لمدة ثلاثة أعوام بعد أن أدانته بالانضمام إلى جماعة إرهابية ومحاولة الإطاحة بالحكومة والتحريض على التظاهر. وواصل عمرو حشاد، من منفاه، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وأوضاع الاحتجاز القاسية واللاإنسانية. وأُحتُجِزَت والدة عقبة حشاد أيضًا وأُستُجوِبت لمدة تسع ساعات خلال زيارة لسجن شبين الكوم، حيثما كان يُحتَجَز عقبة وقتئذ، فيما يتعلق بمنشور كتبه شقيقه عمرو على فيسبوك في ديسمبر/كانون الأول 2020 حول منع شقيقه من الحصول على ساقه الاصطناعية والمظالم التي تقاسيها أسرته.

وفي انتهاكٍ صارخ لممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، تعرّض عقبة حشاد حيث حرمته سلطات السجن بقسوة من تلقي الرعاية الصحية الكافية وتوفير الساق الاصطناعية التي يحتاجها لما يزيد عن ثلاثة أعوام، ما تسبب له بآلامٍ بدنية ومعاناة نفسية شديدة لأسباب تضمنت اضطراره إلى الاعتماد على غيره من السجناء في تلبية أبسط احتياجاته. وبُترت ساق عُقبة حشاد اليمنى فوق الركبة إثر حادث تعرَّض له في طفولته، ما جعله يواجه صعوبات شديدة في الحركة، وفي حاجة ماسة إلى ساق اصطناعية مناسبة. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، نُقل عقبة حشاد إلى المحكمة بدون كرسي متحرك، ما اضطره إلى القفز على ساق واحدة، وأُجبر على الجلوس على الأرض أمام القاضي. وترفض سلطات السجن أيضًا توفير الرعاية الطبية المتخصصة له، والتي لا يتسنى له تلقيها داخل السجن، ما يثير المخاوف بشأن تعرُّضه لإصابة مستديمة في عموده الفقري لا يمكن معالجتها، وفقًا لما ذكره أطباء مستقلون استشارهم ذويه.

وفي 7 أغسطس/آب 2022، اتصل أقارب زميل عقبة حشاد في الزنزانة، بعد زيارتهم سجن وادي النطرون ذلك اليوم، بأسرة عقبة لإخبارها بأن ساقه الاصطناعية قد كُسرت. وسارعت أسرته بالتوجُه إلى السجن لأخذ الساق المكسورة، وأصلحتها في عيادة متخصصة، وهناك أشار طبيب ومهندس إلى ضرورة تبديلها. ولم تكن لدى الأسرة الإمكانيات المالية لتبديلها؛ وبالتالي، حاولت إصلاحها. وفي 9 أغسطس/آب 2022، عندما عاد ذووه إلى السجن ومعهم الساق الاصطناعية، أصرّت سلطات السجن على إجراء تفتيش شامل لها، وحاولت تفكيكها، وأخبرت الأسرة بأنها ستجري عمليات تفتيش أخرى لها. ويعاني عقبة حشاد من ألم شديد في ظهره؛ إذ كان يُرغَم على النوم على أرض زنزانته في سجن وادي النطرون. وفي مارس/آذار 2024، وبعد مثوله أمام النيابة للاستجواب في القضية الجديدة رقم 3391 لسنة 2023 نيابة أمن الدولة العليا، نُقل عقبة حشاد إلى سجن العاشر من رمضان (قسم 2)، حيث لا يزال محتجزًا. وخلال زيارات العائلة، أخبر عقبة حشاد أسرته أن ظروف الاحتجاز في سجن العاشر من رمضان (قسم 2) كانت أفضل من سجن وادي النطرون، بدون أن يذكر تفاصيل. وقد وثقت منظمة العفو الدولية ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية في سجن العاشر من رمضان (قسم 6). وبحسب أقارب المحتجزين ومحاميهم، يُحرم جميع المحتجزين من ضوء الشمس، ولا يُسمح لهم بالتريّض اليومي سوى في داخل السجن.

وفي مايو/أيار 2019، اقتحم أفراد قطاع الأمن الوطني السكن الطلابي الذي كان يقيم به عقبة حشاد في جامعة مدينة السادات بمحافظة المنوفية، واعتقلوا جميع الأشخاص بدون إظهار أمر بالاعتقال. وأُفرِج عن جميع الطلاب الآخرين في غضون أيام، باستثناء عقبة حشاد. وفي أعقاب اعتقاله تعسفًا، أخفته قوات الأمن لمدة 77 يومًا، وعرّضته للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والتي تضمنت تعليقه من ذراعيه في السقف، وصعقه بالصدمات الكهربائية على أعضائه التناسلية والجذع المتبقي من ساقه المبتورة. وفي 1 أغسطس/آب 2019، أمر وكيل النيابة بحبسه الاحتياطي على ذمة التحقيقات في تهمتي "الانضمام إلى جماعة أسست خلافًا لأحكام القانون" و"المشاركة في مظاهرات بهدف إسقاط نظام الحكم". ومنذ ذلك الحين، استمر تمديد حبسه الاحتياطي، الذي كان قد تجاوز بكثير مدة العامين التي يجيزها القانون المصري كحدٍ أقصى للحبس الاحتياطي.

وبصفة مصر دولة طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب عليها الوفاء بالتزاماتها تجاه أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة، عند حرمانهم من الحرية، الضمانات المستحقة لهم، على قدم المساواة مع غيرهم، وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تتيح لهم الترتيبات التيسيرية المعقولة والخدمات الصحية الكافية (المادة 14 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة).

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية.
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 15 أكتوبر/تشرين الأول 2026
يُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: عقبة حشاد (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/0405/2025/ar